• الرؤية:

"حزب العدالة والمساواة يسعى لبناء نسيج وطني متماسك يجمع جميع المواطنين تحت مظلة الوطن الواحد.
نحن نؤمن بأن الإنسان هو الهدف الأسمى، وأنه لا شيء مقدس في هذا البلد سوى كرامة المواطن وحقه في العيش بكرامة وعدالة.
نطمح لأن يكون المواطن هو البوصلة في تحقيق التنمية والازدهار، حيث تُعطى الأولوية لمصالحه وتُبنى السياسات بما يحقق رفاهه وكرامته.
من خلال التركيز على المبادئ الوطنية والتضامن الاجتماعي، نؤمن بقدرتنا على بناء مستقبل أفضل للجميع."

• القيم الأساسية:

1. **العدالة الاجتماعية**: نسعى إلى تحقيق العدالة الاجتماعية من خلال توزيع عادل للموارد والخدمات، وضمان حصول الجميع على فرص متساوية في السكن و التعليم والصحة والعمل، بغض النظر عن خلفياتهم الاجتماعية أو الاقتصادية.
2. **الديمقراطية**: نحن نؤمن بأن الديمقراطية هي حجر الزاوية لكل تقدم حقيقي ونلتزم بنظام شفاف يعتمد على الانتخابات الحرة والنزيهة، حيث يظل الشعب هو من يقرر مصيره، وتظل السلطة في يد من يختاره المواطنة إن بكل حرية.
3. **حقوق الإنسان**: نؤمن بأن حقوق الإنسان هي الأساس في بناء مجتمع متقدم وآمن وسنعمل على حماية حقوق الأفراد وحرياتهم،بحسب المعايير الدولية الخاصة بحقوق الإنسان بما في ذلك حقوق الطفل ,المراة ,الأقليات ,الدينية والعرقية.
4. **التنمية المستدامة:** نركز على التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تضمن مستقبلًا مستدامًا للأجيال القادمة، من خلال استراتيجيات تهدف إلى حماية البيئة وتحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي ورفاه المجتمع.

5. التعددية:

1- التعددية بالنسبة لنا ليست مجرد قبول الاختلاف، بل هي قوة تدفعنا للأمام.

2- نحتفل بالتنوع السياسي والفكري، ونسعى لأن يكون لكل فرد الحق في المشاركة، التعبير، والمساهمة في بناء مستقبلنا المشترك.

6. المشاركة الشعبية: نؤمن أن الشعب هو قلب هذا الوطن، ومن واجبنا إشراكه في كل قرار من خلال الحوار المفتوح والمشاركة الفعّالة، نضمن أن صوت المواطن يُسمع في كل مسار وقرار نتخذه.

7. سيادة القانون:

1- نؤمن بأن سيادة القانون تُعد الأساس المتين لبناءمجتمع عادل ومستقر.

2- نلتزم بتطبيق القوانين بشفافية ونزاهة على الجميع دون استثناء،ونسعى لتعزيز آليات الرقابة والمساءلة على كافة المستويات.

3- إن التمسك بالعدالة القانونية يُعد السبيل لتحقيق الثقة المتبادلة بين الدولة والمواطنين، مما يساهم في بناء بيئة آمنة تُعزز من حقوق الإنسان وتنمي روح المواطنة والمسؤولية الجماعية.

الفصل الثاني:

الأهداف على الصعيد المدني:

1. **تعزيز الوعي المدني:** نعمل على نشر الوعي بين المواطنين حول حقوقهم وواجباتهم، مما يعزز مشاركتهم الفعّالة في الحياة السياسية والاجتماعية وهذا يشمل تنظيم حملات توعية حول الديمقراطية، الانتخابات، وأهمية المشاركة المجتمعية.
2. **دعم مؤسسات المجتمع المدني :** نلتزم بتقوية وتعزيز دور منظمات المجتمع لمدني، بما في ذلك الجمعيات الأهلية والمنظمات غير الحكومية، لدعم حقوق الإنسان وتحقيق العدالة الاجتماعية.
3. **تعزيز الحوار الوطني**: نسعى لإنشاء منصات حوارية بين مختلف فئات المجتمع لمناقشة القضايا المصيرية بطريقة بنّاءة، مما يساهم في بناء مجتمع يتسم بالسلام والتفاهم.
4. **تطوير القوانين المدنية:** نعمل على تحديث القوانين والتشريعات بما يتماشى مع احتياجات المجتمع المدني المعاصر، خاصة فيما يتعلق بالحريات العامة،حقوق المواطنين، وتعزيز الشفافية في العمل الحكومي.
5. **تعزيز المشاركة في الحياة السياسية:** نسعى إلى تحفيز المواطنين، وخاصة الشباب، على المشاركة الفعّالة في الحياة السياسية من خلال تأسيس منابر تعليمية وتثقيفية تعرّفهم بأهمية الانتخابات والتمثيل النيابي.
6. **دعم التطوع والمشاركة المجتمعية:** نعمل على تعزيز ثقافة التطوع والعمل الجماعي من خلال تشجيع الأفراد على الانخراط في الأنشطة المجتمعية التي تخدم الصالح العام وتساعد في تحسين نوعية الحياة.

7. **دعم الشباب وتمكينهم**: الشباب هم عماد المستقبل وأساس التغيير. من هذا المنطلق، نسعى إلى تمكينهم بكل الطرق الممكنة لكي يكون لهم دور فاعل في المجتمع.

أهدافنا تشمل:

1. **توفير التعليم والتدريب:** نلتزم بتوفير الفرص التعليمية والتدريبية للشباب في مختلف المجالات، سواء في التعليم الأكاديمي أو المهني. من خلال ذلك، نعمل على تحسين مهاراتهم وتنمية قدراتهم، مما يسهم في أهيلهم سوق العمل بشكل فعال.
2. **خلق فرص العمل:** نسعى لتوفير بيئة اقتصادية تعزز من قدرة الشباب على الحصول على فرص عمل لائقة. سنعمل على دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة وتسهيل الوصول إلى التمويل لرواد الأعمال الشباب.
3. **تعزيز المشاركة السياسية للشباب:** من خلال توفير منصات حوارية ومبادرات تعليمية، نهدف إلى زيادة وعي الشباب بقضايا السياسة والمشاركة الفعالة في الانتخابات والأنشطة السياسية، حتى يكون لهم صوت مؤثر في صنع القرار.
4. **مكافحة البطالة:** سنسعى لتقليل معدلات البطالة بين الشباب من خلال تقديم ورش عمل تدريبية وفرص تعلم جديدة، بالإضافة إلى خلق بيئات عمل أكثر تنوعًا وتمكينًا.

5. تحسين وضع الطفل:

الطفل هو أساس بناء المجتمع، ويجب أن نضمن له بيئة آمنة ومزدهرة. ليحقق إمكاناته الكاملة. في هذا الإطار،

الأهداف التي نسعى لتحقيقها تشمل:

1. **تحقيق التعليم للجميع:** نؤمن بأن كل طفل له الحق في تعليم جيد. سنعمل على ضمان الوصول إلى التعليم الجيد لجميع الأطفال في كل أنحاء البلاد، مع التركيز على المناطق النائية والمحرومة.
2. **حماية حقوق الطفل:** نلتزم بحماية حقوق الأطفال من أي شكل من أشكال الاستغلال أو العنف. سنسعى لتعزيز التشريعات الخاصة بحماية الأطفال وخلق آليات فعّالة لرصد أي انتهاكات لحقوقهم.
3. **الرعاية الصحية للأطفال:** نعمل على تحسين الخدمات الصحية للأطفال وبما في ذلك الرعاية الوقائية والعلاجية. الهدف هو ضمان صحة الأطفال ورفاههم في كل مرحلة من مراحل نموهم.
4. **دعم ذوي الاحتياجات الخاصة:** نلتزم بتوفير الدعم للأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة من خلال توفير التعليم المناسب والرعاية الصحية والفرص التي تضمن لهم حياة كريمة ومستقبلًا واعدًا.
5. **تحسين وضع الأطفال في الأزمات:** في حالات الأزمات والصراعات، نسعى لتوفير الحماية والدعم النفسي للأطفال المتضررين. سنعمل على توفير مراكز للإيواء والرعاية النفسية للأطفال الذين يعانون من آثار الحروب والنزاعات

على الصعيد الوطني:

1. الهوية الوطنية:

1. تعزيز الهوية السورية الجامعة التي تشمل جميع الأطياف والمكونات الثقافية والدينية والعرقية في سوريا.
2. تركيز على أن سوريا دولة واحدة موحدة، مع احترام التنوع الثقافي والاجتماعي والسياسي.

2. الوحدة الوطنية :

1. السعي لإعادة بناء الثقة بين المواطنين من مختلف المكونات بعد النزاعات التي عانت منها البلاد.
2. العمل على المصالحة الوطنية الشاملة، بحيث يكون الحزب وسيلة لجمع السوريين وليس لتفريقهم.

3. التعليم والثقافةالوطنية:

1. تحديث المناهج التعليمية لتعزيز القيم الوطنية والمواطنة الديمقراطية، ودعم المشاريع الثقافية التي تسلط الضوء على التراث السوري وتعزز الهوية الوطنية.
2. دعم تنظيم ندوات ودورات تثقيف سياسي تهدف إلى تعزيز الوعي السياسي ونشر ثقافة السلم الأهلي، من أجل بناء مجتمع مدني متماسك يلتزم بالحوار والتفاهم.

4. حقوق المواطنة:

تأكيد أن المواطنة تشكل أساس الحقوق والواجبات، بعيدًا عن الانتماءات الدينية أو العرقية أو السياسية، مع ضمان المساواة بين جميع السوريين أمام القانون

5. العمل الوطني الجامعي :

1. الانفتاح على كافة القوى السياسة التي تؤمن بالمبادئ الديمقراطية.
2. التعاون مع جميع الأطراف الوطنية لتحقيق الاستقرار والسلام في سوريا

6. إصلاح النظام التعليمي:

1. تحديث المناهج الدراسية لتدريس القيم الديمقراطية والمواطنة، وتعزيز احترام حقوق الإنسان والتسامح بين الثقافات والمذاهب، وإصلاح هيكلية النظام التعليمي لرفع كفاءة التعليم وجودته.
2. التركيز على تطوير المهارات الأساسية والعملية، وتعزيز التعليم التقني والمهن الحرفية لدعم الاقتصاد الوطني وتوفير فرص عمل للشباب.
3. توفير بيئة تعليمية آمنة ومستدامة، وتعزيز التكنولوجيا في العملية التعليمية لضمان تكافؤ الفرص لجميع المتعلمين.

7. تحسين القطاع الصحي:

1. توفير رعاية صحية شاملة وعادلة لجميع المواطنين.
2. إصلاح النظام الصحي لضمان تقديم خدمات صحية ذات جودة عالية.
3. تحسين البنية التحتية الصحية والمرافق الطبية، وتشجيع الاستثمار في الكوادر الطبية المؤهلة.
4. ضمان توفر الأدوية والمعدات الطبية الأساسية لجميع السوريين، ودعم برامج الوقاية الصحية وتعزيز الصحة العامة من خلال التوعية والخدمات الوقائية.

8.حماية التراث المادي واللامادي:

1. العمل على الحفاظ على التراث السوري المادي وغير المادي كجزء من الهوية الوطنية والثقافية.
2. دعم جهود الحفاظ على الآثار التاريخية والمواقع الأثرية والتراث المعماري، وتعزيز الوعي بأهميتها للأجيال القادمة.
3. حماية الفنون التقليدية والموسيقى والأدب السوري والتراث الثقافي غير المادي باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من الهوية الوطنية.
4. دعم المشاريع الثقافية التي تعزز التراث السوري وتعكس التنوع الثقافي والاجتماعي.
5. تعزيز التفاهم بين الأجيال وتشجيع البحث والدراسات المتعلقة بالتراث السوري وتوثيقه وتعزيزه كعنصر أساسي من مقومات الدولة المدنية الديمقراطية.

9. على الصعيد الاقتصادي:

1. الرؤية الاقتصادية:

1. ترسيخ قاعدة اقتصاد وطني قوي مع توجه دولي يعتمد على مفهوم السوق الحرة، والحداثة الصناعية، والمنافسة العادلة.
2. تنويع السوق المحلية من خلال إنشاء قنوات استثمارية سليمة وتعزيز فرص العمل والاستثمار، وجذب رؤوس الأموال اللازمة لتطوير القدرات المحلية.
3. تعزيز قدرة الاقتصاد الوطني على التكيف ومواكبة التغيرات في الاقتصاد العالمي.

2. السياسة الاقتصادية:

1. تمهيد الطريق لبدء عمليات الإصلاحات الاقتصادية والهيكلية في مؤسسات الدولة بمختلف المجالات، مع تعزيز الكفاءة الإدارية والخدمية.
2. تسعى الحكومة السورية إلى تبني السياسات الاقتصادية التي تدعم نمو الاقتصاد المحلي وتوفير البنية التحتية الضرورية للنهوض بالاقتصاد الوطني.
3. تنسيق الجهود بين الجهات الحكومية المختلفة لتنظيم سوق العمل، وحماية حقوق المستهلك، ووضع تشريعات تمنع الاحتكار وتضمن المنافسة العادلة.
4. تقدم الدراسات والتقارير الاستراتيجية الحكومية، بالإضافة إلى برامج التدريب المهني التي تهدف إلى تطوير سوق العمل وتحقيق النمو الاقتصادي.

3. السياسات المالية:

1. تركيز الإنفاق الحكومي على المجالات الحيوية والقطاعات الاستراتيجية، خاصة القطاع السكني والصحي والتعليمي، يتطلب تخصيص صندوق خاص للبحث والتطوير العلمي.
2. مناقشة سياسات الدعم المالي الدولي للاقتصاد الوطني مع المؤسسات الدولية المعنية ضمن أطر تكفل نمو الاقتصاد المحلي وتحت بنود تراعي المصلحة الوطنية.
3. دعم تقديم معاشات مالية تكفل حق الحياة الكريمة بما يتناسب مع الواقع المعيشي ومتغيراته، مع دعم سياسات حد أدنى للأجر ضمن بيئة اقتصادية مستقرة.
4. إصلاح نظام الضرائب ليكون بشكل أتمتة صحيحة، بناءً على معايير تصاعدية اجتماعية عادلة.

4. السياسات النقدية:

1. دعم الاحتياطيات الوطنية من القطع الأجنبي والذهب وتنويعها له دور مهم في استقرار الأسواق المالية المحلية.
2. يجب ربط العملة الوطنية بمرجعية دولية مستقرة، مع تعزيز دور المصرف المركزي الوطني لتحقيق التوازن بين استقرار سعر الصرف والاستقلال النقدي، بالإضافة إلى الانفتاح على أسواق المال العالمية.

5.إعادة الإعمار ومشاريع الإسكان:

1. إطلاق برامج شاملة لإعادة الإعمار تحت اشراف الحكومة حصرا
2. التعاون مع شركات ومؤسسات دولية لتنفيذ خطط ومشاريع إعادة الإعمار مع ضمان مشاركة الخبرات الوطنية واليد العاملة المحلية في عمليات الإعمار.
3. إطلاق مشاريع إسكانية مستدامة من خلال تشكيل هيئات حكومية متخصصة وتقديم التسهيلات الضريبية اللازمة.

6. دور الموارد الزراعية في تعزيز الاقتصاد السوري:

1. يؤمن الحزب بأهمية تفعيل دور الزراعة كأحد الدعامات الأساسية في كلا الاقتصادين الداخلي والخارجي لسوريا.
2. إعطاء الأولوية لتحقيق الاستدامة المحلية للإنتاج الزراعي، ثم التوجه نحو الأسواق الخارجية والتصدير.
3. الالتفات لعناصر القطاع الزراعي السوري كافة، بما يشمل النبات والحيوان والأرض والمياه.
4. تعزيز ونشر الوعي تجاه حماية التنوع الحيوي في سوريا، مع العمل الدائم على توثيق الأنواع البرية النباتية والحيوانية.
5. الاستفادة من الغنى في تنوع الأصول الوراثية في سوريا لجذب الاستثمارات العلمية والبحثية.
6. تفعيل شبكات التواصل مع الوكالات الدولية المعنية في التنمية الزراعية.

7. السياسات البيئية:

1. تقديم إعفاءات ضريبية للشركات والمنشآت التي تلتزم بالممارسات البيئية النظيفة.
2. الاستفادة من الموقع والتنوع الجغرافي في سوريا لتعزيز الجهود في إنشاء مصادر طاقة نظيفة ومتنوعة.
3. تقديم سياسات حكومية لتحفيز القطاع الخاص والمستثمرين للاستثمار في قطاع الطاقة المتجددة، بهدف خلق سوق تنافسية محلية مبنية على سياسات بيئية.

4. تطبيق نظام شامل لإدارة النفايات والاستفادة من المواد المعاد تدويرها في الصناعات المحلية.
5. إنشاء محطات لتحلية المياه وتطوير محطات معالجة مياه الصرف الصحي وتوسيعها
6. دمج مفاهيم التنمية المستدامة في المناهج الدراسية.

8.القطاع السياحي:

تطوير القطاع السياحة من خلال الإستثمار في البنية التحتية والتطوير للمعالم الثقافية والطبيعية والتطوير بالاضافة الى دعم لسياسات التي تجعل من سوريا وجهة سياحية تنافسية على الصعيدين الإقليمي والعالمي.

9.على صعيد السياسة الداخلية:

1. الديمقراطية التعددية:

1. تعزيز النظام الديمقراطي الذي يقوم على التعددية السياسية وإجراء انتخابات حرة ونزيهة.
2. دعم مشاركة كافة القوى السياسية التي تؤمن بالديمقراطية في تشكيل مستقبل البلاد.

2. فصل السلطات:

1. تعزيز مبدأ الفصل بين السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية.
2. ضمان توزيع الصلاحيات لمنع استبداد السلطة.
3. تأكيد استقلال القضاء ليكون مرجعًا عادلًا بين السلطات والمواطنين.

3.السعي نحو تحقيق دولة برلمانية:

1. العمل على تأسيس نظام برلماني ديمقراطي يتماشى مع الدستور السوري، حيث يكون البرلمان المنتخب هو المؤسسة العليا التي تمثل إرادة الشعب وتتمتع بالاستقلالية التامة.
2. ضمان أن يكون رئيس الحكومة من الكتلة البرلمانية ذات الأغلبية، بحيث يكون له شرعية مستمدة من البرلمان (مجلس الشعب) ويكون مسؤولاً أمامه.
3. يتعين على البرلمان (مجلس الشعب) مراقبة أداء الحكومة ووضع التشريعات لضمان توازن فعلي بين السلطات التشريعية والتنفيذية.
4. تعزيز دور البرلمان (مجلس الشعب) في وضع التشريعات ومراقبة أداء الحكومة (السلطة التنفيذية)، بما يضمن استقلالية السلطة التشريعية ويعزز التوازن بين السلطات، مما يتيح للأحزاب السياسية القيام بدور فعال في الحياة البرلمانية وتفعيل مشاركتها لضمان تمثيل جميع الفئات في المجتمع بما يتناسب مع التعددية في الدستور السوري.

5.تحديد دور رئيس الدولة كرمز لوحدة البلاد واستقلالها، مع التأكيد على أن صلاحياته تكون رمزية وداعمة للنظام البرلماني الديمقراطي، وفقاً لمواد الدستور السوري المتعلقة بصلاحيات رئيس الجمهورية.

4.الحقوق والحريات العامة:

احترام وحماية الحقوق الأساسية للمواطنين، بما في ذلك حرية التعبير، والتجمع، والتنظيم،
يضمن حرية الصحافة والإعلام ويعزز الشفافية في العمل الحكومي.

5.الإدارة المحلية:

1. دعم نظام إدارة محلية قوي يمنح المحافظات والمجتمعات المحلية صلاحيات أوسع لتحقيق التنمية المتوازنة.
2. التركيز على تمكين السلطات المحلية من اتخاذ القرارات بما يتناسب مع احتياجات مجتمعاتها.

6.الشفافية والمساءلة:

1. تعزيز الأنظمة والقوانين التي تضمن الشفافية والمساءلة في كافة مؤسسات الدولة.
2. تعزيز الإجراءات الرقابية لمنع الفساد وضمان استقرار المؤسسات الحكومية.

7.إعادة بناء مؤسسات الدولة:

1. إصلاح المؤسسات الحكومية لتكون فعالة وقابلة للمساءلة.
2. ضمان حيادية المؤسسات الأمنية والعسكرية بعيداً عن التجاذبات السياسية.

8.تعزيز الحوار الوطني:

1. بدء حوارات وطنية شاملة تشمل جميع المكونات السياسية والاجتماعية.
2. السعي لتحقيق التوافق بين جميع الأطراف من أجل بناء مستقبل مشترك.

9. الأمن والاستقرار الداخلي:

1. تعزيز الأمن الداخلي من خلال مؤسسات قانونية تستند إلى سيادة القانون.
2. يسعى إلى تقليل النزاعات الداخلية من خلال وسائل سلمية وإجراءات قانونية.

- **على صعيد السياسة الخارجية:**

1. تعزيز سيادة سوريا واستقلالها:

تأكيد سيادة سوريا ووحدة اراضيها كشرط اساسي لآستقرار المنطقة ودورها المستقبلي.
العمل على إنهاءالتدخلات الخارجية غير شرعية وحماية القرار السيادي السوري من تأثيرات الخارجية بالطرق السلمية وفق قرارات الأمم المتحدة .

2. التعاون الإقليمي والدولي:

1. فتح أفق التعاون الإقليمي والدولي على أساس المصالح المشتركة والاحترام المتبادل
2. يعزز علاقات سوريا مع الدول العربية والإقليمية استناداً إلى القيم الديمقراطية والاعتراف بسيادة الدول الأخرى.
3. كما يدعم السعي لتحقيق استقرار دول الجوار، باعتباره جزءاً من استقرار سوريا والمنطقة.
4. ويعزز ذلك جهود السلام في المنطقة من خلال الحوار السياسي والمفاوضات.

3. إعادة تأهيل العلاقات الدولية:

1. السعي لاستعادة موقع سوريا في المجتمع الدولي من خلال التفاعل البناء مع المؤسسات والمنظمات الدولية.
2. العمل على إزالة العقوبات المفروضة على سوريا وفقًا لمعايير العدالة والمصالح الوطنية.

4. الاستفادة من الموارد الدولية:

1. جذب الدعم الدولي والإقليمي لتحقيق إعادة الإعمار والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في سوريا.
2. وتعزيز العلاقات مع المؤسسات المالية الدولية والمنظمات المانحة لدعم المشاريع التنموية.

5. تعزيز العلاقات الاقتصادية:

1. العمل على تعزيز العلاقات الاقتصادية مع الدول الأخرى لتعزيز التجارة والاستثمار والتنمية.
2. دعم الشراكات الاقتصادية مع الدول التي تساهم في التنمية المستدامة لسوريا.

6. نبذ العنف والحرب وتعزيز السلام:

1. الإيمان بضرورة نبذ العنف كوسيلة لحل الخلافات والدعوة للاعتماد على الحوار والطرق القانونية والدبلوماسية وفقًا للمواثيق الدولية.
2. رفض الحرب كوسيلة لحل النزاعات والسعي نحو تحقيق سلام مستدام يعزز من مكانة سوريا إقليميًا ودوليًا.
3. التأكيد على عدم السعي لأي عدوان أو صراع مع اي دولة،والعمل على تعزيز علاقات حسن الجوار والتعاون لتحقيق المصالح المشتركة.
4. يجب الأمتناع عن التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، والإيمان بضرورة إحترام سيادة الدول وإستقلالها.

8. تعزيز التبادل الثقافي والعلمي:

1. التبادل الثقافي:

1. تعزيز الدعم للتبادل الثقافي مع الدول الأخرى.
2. من خلال تعزيز المعرفة المتبادلة وتعزيز الحوار بين المجتمعات الشعوب تؤمن بأن التبادل الثقافي يسهم في تعزيز الفهم والتسامح، ويدعم الحوار الحضاري الذي يعزز السلام والاستقرار.
3. السعي نحو تطوير الشراكات الثقافية والفنية، وتنظيم الفعاليات والمهرجانات، وتشجيع تبادل الخبرات والأنشطة الثقافية يهدف إلى تعريف العالم بالثقافة السورية الغنية، وتعريف الشعب السوري بثقافات أخرى تعزز الهوية والانفتاح.

2. التبادل العلمي:

1. دعم التعاون العلمي والتعليم الأكاديمي مع الدول والمنظمات الدولية، من خلال تعزيز البحث العلمي وتبادل الخبرات الأكاديمية
2. يعزز الإيمان بأن التبادل العلمي يسهم في تطوير القدرات البشرية وتعزيز التنمية المستدامة.
3. يوفر هذا التبادل فرصًا للتعاون في مجالات التعليم والبحث العلمي والتكنولوجيا.
4. كما يسعى إلى بناء شراكات مع المؤسسات الأكاديمية والبحثية الدولية، ويشجع على تبادل الطلاب والخبراء والباحثين لتعزيز النمو العلمي والتكنولوجي في سوريا، مما يعزز مكانة البلاد في المحافل الدولية.

النظام الداخلي :

1.المبادئ الأساسية:

اسم الحزب:

2. يُعرف الحزب باسم: حزب العدالة والمساواة.

طبيعة الحزب:

حزب سياسي مدني ديمقراطي تعددي يهدف إلى إنشاء دولة مدنية ديمقراطية تضمن حقوق وحريات كافة المواطنين دون أي تمييز.